

## المعارضة التركية أمام فرصة استثمار تراجع شعبية أردوغان

إسطنبول - أظهر استطلاع جديد أجرته مؤسسة متروبول للبحوث، ومقرها أنقرة، أنّ حزب الشعب الجمهوري العلماني، أكبر أحزاب المعارضة التركية، تمكن من تضيق الفجوة مع حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في أصوات الناخبين إلى ست نقاط مئوية، ما يضع المعارضة التركية أمام فرصة تاريخية لاستئثار تراجع شعبية الإسلاميين استعداداً للمحطات الانتخابية القادمة.

وشهد التحالف الحاكم في تركيا المكون من حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وشريكه في الائتلاف حزب الحركة القومية، تراجعاً ملحوظاً في الدعم للانتخابات منذ أشهر.

وكانت المعارضة التركية، التي تضم حزب العدالة والتنمية، حزب الشعب الجمهوري العلماني، أكبر أحزاب المعارضة التركية، تمكن من تضيق الفجوة مع حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في أصوات الناخبين إلى ست نقاط مئوية، ما يضع المعارضة التركية أمام فرصة تاريخية لاستئثار تراجع شعبية الإسلاميين استعداداً للمحطات الانتخابية القادمة.

وشهد التحالف الحاكم في تركيا المكون من حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وشريكه في الائتلاف حزب الحركة القومية، تراجعاً ملحوظاً في الدعم للانتخابات منذ أشهر.

**حزبا أحمد داود أوغلو وعلي باباجان يحصدان مزيداً من الأصوات من حزب العدالة والتنمية رغم حداثة تأسيسهما**

وتواصل أصوات حزب العدالة بالتحالف لصالح أحزاب المعارضة التقليدية والجديدة، حيث انخفض الدعم للحزب الحاكم من 33.9 في المئة في استطلاع "متروبول" مارس الماضي، في حين سجل حزب الشعب الجمهوري المعارض زيادة من 20.7 في المئة.

وفي الوقت نفسه، شكّل الناخبون الذين لم يتخذوا قراراً بعد بالتصويت 9.2 في المئة، وهو أعلى من الدعم المقدم لجميع الأحزاب الأخرى باستثناء حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، حسبما وجد استطلاع يونيو.

ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة القادمة في تركيا عام 2023، لكن العديد من المؤشرات برزت حول احتمال إجراء انتخابات مبكرة، منها الاقتصاد المتعثر في البلاد، وتشكيل أحزاب منافسة جديدة من قبل الشخصيات البارزة السابقة في حزب العدالة والتنمية، فضلاً عن دعوات

وتواصل أصوات حزب العدالة بالتحالف لصالح أحزاب المعارضة التقليدية والجديدة، حيث انخفض الدعم للحزب الحاكم من 33.9 في المئة في استطلاع "متروبول" مارس الماضي، في حين سجل حزب الشعب الجمهوري المعارض زيادة من 20.7 في المئة.

ويسمح نظام التحالف الانتخابي الذي تم تقديمه قبل الانتخابات البرلمانية عام 2018 للأحزاب التي تقل نسبة أصواتها عن عتبة 10 في المئة بالحصول على مقاعد في البرلمان إذا كانت جزءاً من تحالف حصل على أكثر من 10 في المئة من الأصوات.

وأكد المحلل التركي أن باباجان وداود أوغلو على دراية جيدة بنقاط القوة والضعف لدى الرئيس التركي، ومن المرجح أن يجتذبا المزيد من أصوات حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المقبلة.

## البابا يدعم قراراً أممياً لوقف النزاعات زمن كورونا

الدعوة التي أطلقتها في 23 مارس الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لوقف عالمي لإطلاق النار.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مايو إن واشنطن ستسحب من المنظمة التابعة للأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها بسبب تعاملها مع الوباء، منوهاً إياها بأنها "تتمحور حول الصين" وتروج "للتضليل الصيني"، وهو ما تنفيه المنظمة.

ويدعو القرار "جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى أن يلتزموا فوراً هدنة إنسانية دائمة لمدة 90 يوماً الأقل من أجل التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وبشكل مستمر". وشدد على أن وقف إطلاق النار هذا لا ينطبق على العمليات العسكرية الجارية ضد تنظيم داعش والقاعدة وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس.

وطالب المجلس عبر القرار الجديد الأمين العام بان يوجه بعثات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام ودعم جهود البلد المضيف لاحتواء الفيروس، وتقديم تحذيرات عن جهود الأمم المتحدة لمعالجة الوباء في مناطق الصراع ومناطق الأزمات الإنسانية.

القائكان - أعرب البابا فرنسيس الأحد عن دعمه لقرار مجلس الأمن الدولي الداعي إلى وقف النزاعات لتسهيل مكافحة كوفيد - 19.

وتبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع الأربعاء القرار بعد أكثر من ثلاثة أشهر من المفاوضات مطالباً بـ"وقف فوري لكافة النزاعات" باستثناء المعارك ضد الجماعات الجهادية.

وقال البابا بعد صلاة التبشير في كاتدرائية القديس بطرس إن "طلب وقف إطلاق نار عالمي وفوري يسمح بالسلام والأمن الضروريين لتقديم المساعدة الإنسانية المطلوبة، جدير بالثناء".

وأضاف "أمل أن يتم تنفيذ هذا القرار بشكل فعال وفوري لصالح الكثيرين الناس الذين يعانون".

وتابع "أتمنى أن يصبح قرار مجلس الأمن هذا خطوة أولى شجاعة نحو مستقبل سلمي".

وكان القرار أول موقف لمجلس الأمن بشأن الوباء وأول إجراء فعلي له منذ بدء تفشي الفيروس. والنص الذي عدلته لأشهر كل من الصين والولايات المتحدة، بسبب معارضتهما الإشارة إلى منظمة الصحة العالمية فيه، يرمي إلى دعم



المهاجرون يؤرقون أوروبا

## خطة أوروبية لإصلاح نظام اللجوء تختبر جدية دول «فيسغراد»

### الهجرة ملف خلافي يضعف وحدة الاتحاد الأوروبي

نيهامر "أرى أنه من المهم تنفيذ إجراءات سريعة عند الحدود الخارجية مباشرة". وذكر نيهامر أن الأمر يدور حول اتخاذ قرارات سريعة بشأن الأشخاص الذين لديهم فرص ضئيلة للبقاء في أوروبا، حتى يمكن إعادةهم بذلك سريعاً إلى موطنهم، مضيفاً أنه عبر "الإشارات السليمة" من المقترض أن يحيى المهاجرون أنفسهم من القيام برحلات خطيرة على الحياة إلى أوروبا بمساعدة مهربين.

وتابع الوزير المنتمي لحزب الشعب النمساوي المحافظ "خطط وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر بشأن فترة قصيرة للغاية بمقابلة إشارة سليمة تماماً يتعين متابعتها".

وتدعم النمسا نظام لجوء أوروبي "عادل ومقاوم للازميات"، ما يتطلب تضامناً ملزماً ومرناً أيضاً في تأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير المنظمة وذلك عبر حماية اللاجئين بالقرب من دولة المنشأ بقدر الإمكان.

وفي وقت سابق كشفت مفاوضات الهجرة في الاتحاد الأوروبي أنها عكفت على استكشاف خيارات بشأن "برنامج إنزال" سيتم بموجبه نقل المهاجرين الذين يتم إنقاذهم في عرض البحر إلى مواقع في شمال أفريقيا، حيث سيتم النظر في طلباتهم الخاصة باللجوء، لكن هذا الخيار سرعان ما تضاعف مع رفض دول شمال أفريقيا استقبال طالبي اللجوء رغم حزمة الحوافز المالية الهامة التي اقترحتها بروكسل على الدول المستضيفة.

وتدافع ألمانيا، التي تترأس الاتحاد الأوروبي بداية من 1 يوليو الجاري، عن موقف قريب من المفوضية الأوروبية وهي أن تظل مسؤولية طلب اللجوء أساساً لدى بلد الوصول عدا في فترات الأزمات وعندئذ لا بد من القيام بإعادة إيواء قسري في إطار إجراءات التضامن.

والأحد، دعا وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر المزيد من دول الاتحاد الأوروبي للمشاركة في استقبال المهاجرين الذين يتم إنقاذهم من البحر المتوسط. وأشار زيهوفر في تصريحاته لصحيفة "فيلت أم زونتاج" الألمانية الأسبوعية إلى أنه ليس هناك سوى خمس إلى ست دول فقط تشارك في ذلك، قائلاً "لا يمكن أن يظل الأمر كذلك".

وأعرب الوزير الألماني عن أمله في أن يتوصل الاتحاد الأوروبي لاتفاق سياسي في مجال الهجرة في إطار تولى ألمانيا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. وأوضح أنه يندرج ضمن ذلك تحقيق فحص أولي لطلبات اللجوء على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وكذلك إتمام الإعادة "الفورية" لأي أشخاص يبدو أن طلب الحماية الخاص بهم غير مبرر.

وتابع "فقط الأشخاص الذين يمكنهم جعل طلب الحماية جديراً بالتصديق به، سيتم توزيعهم داخل الاتحاد الأوروبي". ويونيو الماضي، أعربت النمسا عن دعمها لخطط وزير الداخلية الألماني بشأن إجراء مراجعة أولية لطلبات اللجوء عند الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ما اعتبر على نطاق واسع تراجعاً نمساوياً عن الموقف المتشدد حيال خطط تنظيم الهجرة واللجوء، لكنه يظل غير كاف للتوافق حول خطة أوروبية مشتركة تستوجب موافقة جميع الأعضاء الـ 27.

وقال وزير الداخلية النمساوي كارل

لا تزال الحكومات الأوروبية تسعى للتوافق على نظام جديد للهجرة، بدل نظام دبلن القائم الآن، لتجنب المساومة والتهامات المتبادلة في كل مرة يتجه فيها قارب شمالاً حاملاً مهاجرين إلى أوروبا بحثاً عن لجوء. وتطالب إيطاليا واليونان بتوزيع الي للمهاجرين بحراً حتى إيجاد صيغ بديلة، فيما ترفض دول فيسغراد (بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا) هذا المقترح، ما يراكم الخلافات.

تذكرت مسؤولية بارزة مكلفة بصياغة اقتراح المفوضية الأوروبية الذي طال انتقاره لإصلاح نظام الهجرة المتفجر والمثير للتوتر سياسياً داخل التكتل أن الخطة ستكون جاهزة على الأرجح في الخريف، فيما يتوقع على نطاق واسع رفض دول الجنوب للخطة ما يطرح تساؤلات بشأن جدية هذه الدول في تجاوز الأزمة المستحلة.

ويعتبر اقتراح الوثيقة ودفع العواصم الـ 27 للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، المنقسمة بتسدة، على الاتفاق عليها هي المهمة الأكثر أهمية وتحدياً للمفوضية الأوروبية.

وقالت مفوضة الشؤون الداخلية بالاتحاد الأوروبي، يلغا يوهانسون "أنا مستعدة لتقديم ميثاق الهجرة واللجوء عندما يحين الوقت، ربما في سبتمبر"، وذلك بعد أشهر مما كانت تأمله في البداية.

وأضافت يوهانسون "إنها مهمة صعبة، لم تقبل المقترحات السابقة للجنة بالكامل"، مشيرة "أعتقد أن الجميع يدرك أنه يجب أن يكون هناك حل وسط، هذه هي الطريقة التي تعمل بها أوروبا".

ولم يحدث أي تقدم تقريبا في إصلاح سياسة اللجوء والهجرة الأوروبية منذ أعوام، حيث يعد توزيع اللاجئين هو النقطة الخلافية بين الدول الأوروبية، فهناك دول مثل المجر والتشيك والنمسا وبولندا ترفض تماماً استقبال أشخاص بشكل ملزم، فيما تؤيد إيطاليا واليونان وفرنسا وألمانيا مقترحا بحصول جميع دول الاتحاد الأوروبي على حصة ثابتة من اللاجئين، حتى النظر في تعديل نظام دبلن لتقاسم أعباء المهاجرين.

ولسنوات، اتهمت دول جنوب الاتحاد الأوروبي بقية أعضاء التكتل بالافتقار إلى التضامن حيث يرفض الكثيرون الحصول على حصة ثابتة من بعض عشرات الآلاف

وإيراد لالية التوزيع الآلي التي طالبت بها بإلحاح إيطاليا بتهمة شرعائها بعدم دعمها في مواجهة تدفق المهاجرين، أن تكون مؤقتة في انتظار إعادة التفاوض على اتفاق دبلن الذي يوكل التعاطي مع طلبات اللجوء إلى البلد الذي يصل إليه المهاجر. واعتبرت هذه القاعدة ظالمة لأنها تضع، لأسباب محض جغرافية، عبء الاستقبال على إيطاليا واليونان وإسبانيا ومالطا البوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا. وتريد المفوضية الأوروبية تعديل نظام اللجوء الذي يعاني من ضغوط كبيرة بسبب تدفق المهاجرين، في خطوة تتطابق دعماً من غالبية الدول الأعضاء بالاتحاد وكذلك غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي.

إلا أن مجموعة فيسغراد (بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا) التي تحظى في موقفها بدعم من فيينا ترفض مقترحات المفوضية الأوروبية، بينما ترى روما وأثينا التي تطالب على غرار البرلمان الأوروبي بتقاسم أعباء الاستقبال بشكل دائم وليس في فترات الأزمات أن هذا الإجراء جيد لكنه غير كاف.

